

عوائق وشروط انتشار الديموقراطية في الوطن العربي

من المواضيع التي أصبحت تثار في السياسة العالمية، وخاصة من طرف أمريكا، ادعاؤها بغياب الديمقراطية في الشرق الأوسط وفي العالم العربي عموماً، حتى وضعت من بين أهدافها في حربها على العراق، نشر الديمقراطية في البلد المحتل، وفي الشرق الأوسط ككل.

إن كانت أمريكا تريد تطبيق الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي، فهو نفس الهدف الذي تطمح له شعوب تلك الدول، وحتى الحكومات العربية الإسلامية، إلا أن ذلك ليس بالشيء الهين. فالديموقراطية ليست كلمة تطلقها بعض الدول، أو يكتفي بوضعها في دساتيرها للإشارة إليها على أنها ديمقراطية. بل أن مفهوم الديمقراطية أعمق من ذلك، لكونه مرتبطاً بمجموعة من الجوانب النفسية والسلوكية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والعقدية. كما أنها مرتبطة بمجموعة من المستويات، الفردية والاسرية والاجتماعية والوطنية والدولية. وهي إلى جانب ذلك سلوك وممارسات يومية، وليست شعارات جوفاء يتغنى بها الساسة والأدباء.

من هنا يتضح لنا أن الديمقراطية في حاجة إلى استعداد نفسي واقتناع ذاتي، وتربية مناسبة وظروف اجتماعية واقتصادية ملائمة، وشروط سياسية

وطنية ودولية مشجعة. كما أن الحاجة إليها تنبع من داخل المجتمع، ولا تفرض بالقوة من جهات داخلية أو خارجية. نتطرق من خلال هذا الموضوع إلى اشكالية الديمقراطية في الوطن العربي، وإلى العوامل المؤثرة فيها وعوائق تطبيقها وشروط انتشارها.

مفهوم الديمقراطية :

من أقدم تعاريف الديمقراطية أنها "حكم الشعب نفسه بنفسه"، وهو المعنى الذي لازال يستعمل حتى الآن، لكن مع توضيح آليات ذلك الحكم. عادة ما يدل مفهوم الديمقراطية على النشاط الانتخابي والمساهمة في اتخاذ القرارات، واعتماد الانتخابات كأسلوب للوصول إلى السلطة. كما أنها أسلوب للوصول إلى مختلف النتائج والقرارات من خلال التشاور والحوار، وتجنب العنف اللفظي والجسدي. تشمل الديمقراطية طرق المعاملات ومختلف الممارسات الاجتماعية والسياسية، وحتى المهنية، لهذا فالديمقراطية ثقافة.

يتضح من مفهوم الديمقراطية من خلال أهدافها، التي تتمثل في :

- 1- معاملة الناس على قدم المساواة.
- 2- إيفاء الحكومة الديمقراطية باحتياجات كافة الناس،
- 3- التركيز على الحوار والإقناع كأساليب لاتخاذ القرارات وحل الخلافات،
- 4- التكفل بالحريات الأساسية وتوفير شروط النقاش المفتوح،
- 5- السماح بالتداول على السلطة وتحديد قوى المجتمع (دافيد بيتهام وكيفين بويدل : 1997 ص 11-13).

فالديموقراطية إذن، هي معاملة الناس على قدم المساواة، وتلبية حاجاتهم الأساسية، واستعمال الحوار والتعاون والتداول على السلطة وتجنب العنف. كما أنها سلوك وممارسات على مختلف المستويات نفسية وطنية ودولية.

مدى ملائمة التطبيقات الديمقراطية للمجتمع الإسلامي :

في الساحة الإسلامية عدة اتجاهات وتيارات، حول مدى إمكانية تطبيق الديمقراطية، يمكن تحديدها في ثلاث تيارات :

1- التيار الرفض للديموقراطية عموما، باعتبارها نظاما مخالفا للإسلام. "فلا يسمح بمفهوم الديمقراطية أن يُبنى في الدولة، لأنه غير منبثق عن العقيدة الإسلامية، فضلا عن مخالفته للمفاهيم المنبثقة عنها" (تقي الدين النباهي : 1986، ص18-19).

2- التيار الموافق على الديمقراطية مطلقا، وهو يرى أنه لا تعارض بين الإسلام والديموقراطية، وهو تيار أكثر تحورا، إلا أنه أقل عددا وتأثيرا.

3- تيار يقبل بعض الممارسات الديمقراطية فقط، وهو يفصل البعد العقدي الغربي للديموقراطية، الذي يجب التخلي عنه، وبين الآليات والتقنيات التي هي عالمية التطبيق، والتي يجب استغلالها في المجتمع العربي الإسلامي. ذلك أن الديمقراطية تتضمن المنافسة والمشاركة والحريات المدنية والسياسية، وهي مبادئ عامة ليس في الإسلام ما يدعو إلى رفضها (جورج سورينسون، في عبدالرزاق عيّد ومحمد عبد الجبار : 1999، ص165).

إن انتشار التعليم وتفتح العرب والمسلمين على العالم، من خلال مختلف وسائل الإعلام، وعوامل أدت إلى تعزيز الاتجاه الأخير، حتى أصبح الغالب والمؤثر على الساحة العربية.

مجالات الممارسات الديمقراطية

تشمل الدراسات الديمقراطية مختلف المجالات التربوية والاجتماعية والمهنية والسياسية والاقتصادية والإعلامية، ويمكن توضيحها فيما يلي :

1- المجال الأسري : ما أحوج الأسر العربية إلى ممارسات ديمقراطية يكون فيها لكل فرد من أفراد الأسرة الحق في إبداء آرائه والإفصاح عن رغباته، بما في ذلك الزوجة والبنات، وهو ما يساهم في إيجاد جو تحاوري وهو ما تفتقده غالبية الأسر العربية.

2- المجال التربوي : تتم ممارسة الديمقراطية في المجال التربوي في تعلم طرق الحوار واحترام رأي الآخر، ممارستها في القسم مع التلاميذ والطلبة. يكون ذلك من خلال الاستماع إلى آراء التلاميذ والطلبة وإشراكهم في اتخاذ بعض القرارات التربوية، وأخذها بعين الاعتبار كلما كان ذلك ممكناً.

3- المجال الاجتماعي : تتم ممارسة الديمقراطية في المجتمع من خلال مختلف معاملات الأفراد، في السوق وأماكن التسلية، وفي غيرها من أماكن تواجد الأفراد.

4- المجال المهني : لقد تطور تنظيم العمل، لتشمله الديمقراطية الصناعية، وهي أسلوب تشاركي في اتخاذ القرارات. إن لم ينجح التسيير الاشتراكي في بعض

الدول -بما في ذلك الجزائر-، فالأُن الظروف الفردية والإجتماعية لم تكن مهياة لنجاحه.

5- في المجال الإعلامي : ويتمثل في تفتح الإعلام إلى القطاع الخاص، ومنح فرص التعبير من خلاله إلى الأفراد ومختلف الإتجاهات السياسية والجمعيات الثقافية والمهنية، والسماح للمجتمع المدني بالتعبير عن انشغالاته وأهدافه.6

6-المجال الإقتصادي : تتميز الممارسات الديمقراطية في الميادين الإقتصادية في حرية المبادرة والتفتح على القطاع الخاص والمنافسة التريهة، دون المس بمصالح المستهلكين.

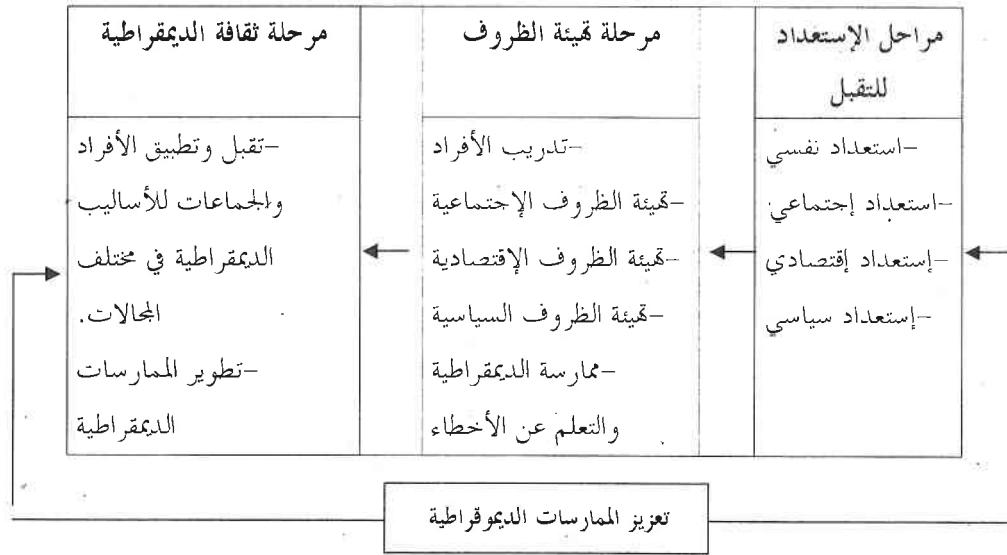
7-المجال السياسي : وهو أهم مجال لممارسة الديمقراطية، حيث التداول على السلطة وإسهام المواطنين في إتخاذ القرارات التي تم واقعهم ومستقبلهم. لايمكن تطبيق الديمقراطية في هذه المجالات دفعة واحدة، بل أن العملية معقدة وتتطلب توفر مجموعة من الشروط والمرور بمجموعة من المراحل :

مراحل تطور الديمقراطية :

عرفت الأمم عدة حروب خارجية، وثورات وصراعات داخلية، وتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية، قبل أن تصل إلى ما وصلت إليه من تقدم وتطور في كل المجالات، من ذلك أساليب اتخاذ القرارات والتداول على السلطة، وقد وصلت الدول الأوروبية إلى درجة من الرخاء، جعل المجتمع يتجاوز الطرق العتيقة في الحكم واتخاذ القرارات وطرق التعامل. ذلك أن أفرادها تمكنوا من إشباع كل حاجاتهم الفيزيولوجية والمادية، من مأكل وملبس

ومسكن وشغل، ووصلوا إلى مستوى من الرفاهية. لهذا كانت النتيجة التي توجت هذا التطور المادي بروز الطرق الديموقراطية في الحكم والمعاملات في المجتمعات الغربية. وهي مرحلة لم يكن بالإمكان الوصول إليها لولا التطور الإقتصادي، وما نتج عنه من رخاء ورفاهية.

يمكن تقسيم مراحل تطور الديموقراطية إلى ثلاثة مراحل رئيسية، وتتمثل في الإستعدادات، وتهيئة الظروف، وإرساء ثقافة الديموقراطية (أنظر شكل رقم 1).



شكل 1: مراحل إنتشار وتعزيز الممارسات الديموقراطية

رغم تداخل هذه المراحل، إلا أنه يمكن التفريق بينها، من خلال مجموعة من الخصائص، تتمثل أهمها في :

1-مرحلة الإستعداد للتقبل :

قبل التطرق إلى تطبيق الديمقراطية في أي مجتمع، نتساءل عن مدى توفر الإستعدادات الضرورية لتطبيقها، من ذلك الإستعدادات النفسية والإقتصادية والسياسية.

أ-الإستعدادات النفسية : أول شيء ضروري في عملية الديمقراطية هو القبول بها، والتهيؤ النفسي لقبول تطبيقها، في كل الظروف والمواقف. وفي غياب هذا الإستعداد فيستحيل تطبيقها.

ب-الإستعدادات الإجتماعية : تطبق الديمقراطية في المجتمع، لهذا يجب أن تكون الظروف الإجتماعية مهيأة لتبني الديمقراطية والقبول بتطبيقها، والوعي بمتطلباتها وأهميتها.

ج-الإستعدادات الإقتصادية : حتى يكون بالإمكان التحدث عن الديمقراطية وتطبيقها، لابد من توفر حد أدنى من الكفاية الإقتصادية، وبدون ذلك فأولى الأولويات هي العمل على تلبية الحاجات الضرورية للمواطن.

د-الإستعدادات السياسية : يجب أن تكون هناك رغبة سياسية لتطبيق الديمقراطية الحققة، وليس ديموقراطية التصريجات، كما هو مطبق في غالبية الدول العربية، حيث نجد الديمقراطية أداة للإستهلاك الإعلامي لا غير.

2-تهيئة الظروف الضرورية :

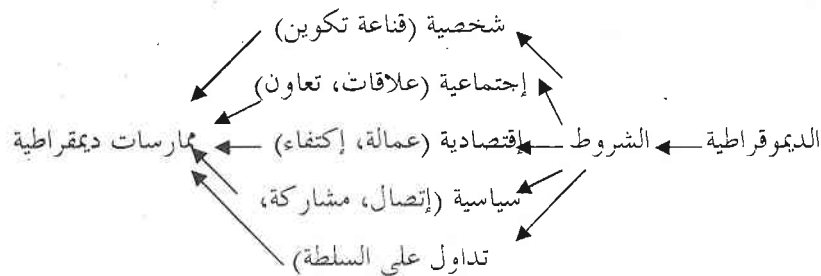
تتمثل المرحلة الثانية من مراحل تمكن الديمقراطية، في تدريب الأفراد في مختلف المجالات والميادين على الممارسات الديمقراطية، من خلال إيجاد ظروف تسمح بحرية التعبير والإعلام واستقلالية القضاء، وإنشاء الجمعيات، والسماح

بإشراك المواطنين في تسير أمورهم المهنية والسياسية والاجتماعية، مما يساهم في انتشار الممارسات الديمقراطية.

3- إرساء ثقافة الديمقراطية :

لا تكون الديمقراطية متمكنة في المجتمع إلا بعد أن تصبح ثقافة وقيما اجتماعية يحرص كل فرد وكل هيئة على تطبيقها في مختلف السلوكات الشخصية والممارسات الاجتماعية والمهنية والسياسية، إلى درجة يصبح من غير الممكن التخلي أو الإنحراف عنها. وهنا تبقى الجهود موجهة إلى طرق تعزيز الممارسات الديمقراطية في كل المجالات، وهو ما يؤدي دون شك إلى المساواة والعدل والرخاء في المجتمع.

من خلال ما تقدم، نستنتج أنه لتطبيق الديمقراطية، لابد من توفر الرغبة الفردية والسياسية، ومن شروط يجب توفرها، ومن إجراءات يجب إتخاذها، قبل الوصول إلى درجة مقبولة من الممارسات الديمقراطية (أنظر شكل 2).



شكل 2: شروط وعناصر الممارسات الديمقراطية

إن كانت الديمقراطية مطلبا سياسيا وشعبيا، فما هي عوائق تطبيقها في

الميدان؟

عوائق إنتشار الديمقراطية في الوطن العربي :

بعد أن تحدثنا عن مراحل تطور الديمقراطية ومجالات ممارستها، نتطرق فيما يلي إلى أهم عوائق انتشارها في الوطن العربي.
تتمثل أهم عوائق انتشار الديمقراطية في الدول العربية، في مجالين أساسيين، وهما المقاومة، وصعوبات المحيط.

أ-المقاومة : وقد تكون صريحة أو خفية، وتتمثل في :

1-مقاومة المتشددین الإسلاميين، بدعوى أن الممارسات الديمقراطية لا تتماشى مع تعاليم الإسلام.

2-مقاومة كثير من الحكام السياسيين للديمقراطية، رغم تشدقهم بها للإستهلاك الإعلامي، لكونه تنقص من سلطاتهم المطلقة وصلاحياتهم في تسيير شؤون البلد، وهم يفضلون الحفاظ على الوضع الحالي، مستعملين في ذلك مختلف اساليب المراوغة.

3-مقاومة مسؤولو مختلف المؤسسات للديمقراطية لكونهم يمارسون سلطات مطلقة في مناصبهم على مختلف المستويات. لهذا فهم يعملون المستحيل من أجل الحفاظ على امتيازاتهم ومصالحهم الخاصة.

ب-صعوبات المحيط الداخلي : وتتمثل في انتشار الأمية، والمشاكل الاقتصادية والصعوبات السياسية، والاستقرار الأمني.

1-إنتشار الأمية : في الوقت الذي اختلفت بعض الدول الأوروبية بدفن آخر مواطن أمي بها (السويد في آخر السبعينات)، نجد بالعالم العربي مستوى مرتفعا من الأمية، وهي في تزايد في بعض الدول، وهو ما يعيق تطبيق الديمقراطية.

2-الصعوبات الاقتصادية : إذا استثنينا دول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن الدول العربية تعرف تعثر اقتصاديا، وارتفاعا في مستويات البطالة، وتوسع الفقر، وهو ما يؤثر سلبا دون شك على الممارسات الديمقراطية في الوطن العربي.

3-المشاكل السياسية : رغم مرور سنوات طويلة على استقلالها عن الإستعمار، إل أن غالبية الدول العربية، لازالت تعرف مشاكل حقيقية فيما يخص استشارة الشعب في مختلف القضايا والشك في جدية الإنتخابات إن وجدت، وتدخل الجيش في القضايا السياسية، ووجود ضبابية في طرق التداول على هرم السلطة.

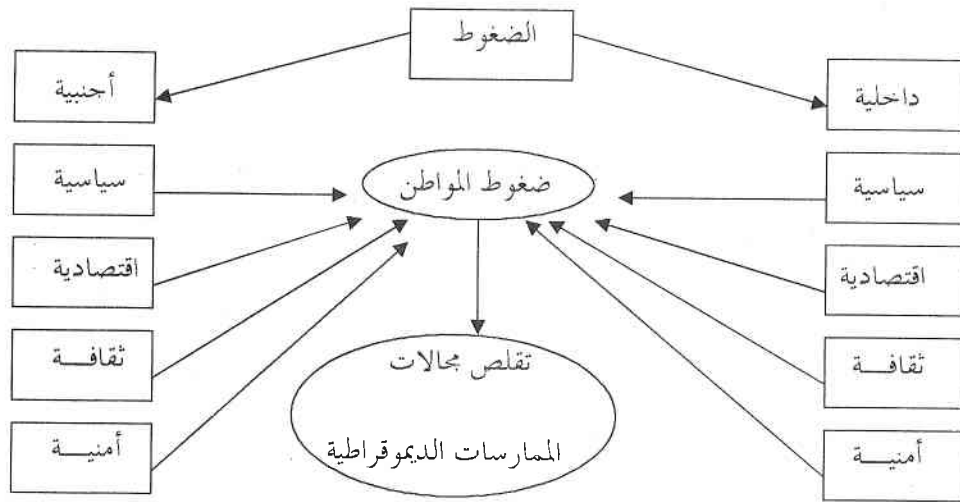
4-غياب الإستقرار والأمن :مما زاد في هشاشة التجربة الديمقراطية في العالم العربي، تدهور الوضع الأمني وانتشار العنف والإرهاب، مما يبرر فرض حالة الطوارئ، لفترات لا نهاية لها، وهو ما يعطي صلاحيات غير محدودة للأجهزة الأمنية والسلطات العسكرية، مما يفقد الديمقراطية معناها الحقيقي.

إلى جانب الضغوط الداخلية، هناك ضغوط أجنبية أكثر قوة واشد وقعا على الدول العربية، وتهدف بالدرجة الأولى إلى تأمين المصالح والإقتصادية والسياسية والأستراتيجية لتلك الدول.

ج-ضغوطات المحيط الدولي :

هناك انتقادات كثيرة لتردي الممارسات الديمقراطية في الوطن العربي، وخاصة من طرف أمريكا وأوروبا والمنظمات الدولية. إلا أن هذه الدول والمنظمات تمارس ضغوطا على الدول العربية مما يؤثر سلبا على الممارسات

الديموقراطية بها، إذ أن ذلك يؤدي إلى جو من الإستقرار والفقر والأمن نتيجة الضغوط السياسية والاقتصادية والتهديدات العسكرية، وهو ما يؤدي إلى تقليص فضاء الممارسات الديمقراطية في الوطن العربي. أما نتائج كل ذلك، فهو الشعور بالغبين والإحباط، والكراهية، الشعور بالخوف والقلق، وهو ما يحطم الممارسات الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي.



شكل 3: الضغوط المؤدية إلى تقليص الديمقراطية.

وهكذا نستنتج أن الديمقراطية في الوطن العربي تعاني من عوائق داخلية وضغوط خارجية تعيق تطبيقها.

ضغوط في اتجاه تطبيق الديمقراطية :

رغم الصعوبات التي تعرفها الدول العربية، إلا أنها عرفت خلال السنوات الماضية تطورات في مختلف المجالات، أدت إلى بداية صحة ديمقراطية.

إن فتح الجامعات وتخرجها لعدد من الإطارات، إلى جانب التحسن الذي عرفتة القطاعات الاقتصادية، عوامل أدت إلى تطورات إيجابية في المجالات التربوية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. كما أن تمكن كثير من الأفراد من التنقل إلى الدول المتقدمة صناعيا، للدراسة أو السياحة والتعرف على طرق العمل والتنظيم في تلك الدول. كما أن ظهور القنوات الفضائية في الوطن العربي وتنوعها ساعد على مشاهدة برامج للحوار الحر والانتقاد البناء والتعرف على ما وصلت إليه بعض الدول في مضمار الديمقراطية، مما أدى إلى الدفع بقوة نحو مطالب تطبيق الديمقراطية على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات.

وهكذا عرفت المجتمعات العربية حراكا اجتماعيا، ساهم في انتقال المواطنين من طبقة جاهلة محرومة، إلى طبقة متوسطة متكونة من إطارات الدولة وموظفيها. وقد ساهم في ذلك فشل أساليب الحكم المتبعة في دفع عجلة التطور والتنمية بالشكل المرغوب، مما اضطر المسؤولين إلى البحث عن أساليب عصرية جديدة، تتمثل في إشراك الشعب في إتخاذ مختلف القرارات.

وقد ساهمت ضغوط أجنبية في الدفع من أجل تطبيق الديمقراطية، إلا أنه لا يجب الاعتماد عليها، لكون أهدافها قد تتعارض مع المصالح القومية للدول العربية.

مواقف الفشل في تطبيق الديمقراطية :

إن التطورات التي عرفتها المجتمعات، أدت إلى ارتفاع سقف المطالب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. مما أدى بالشعوب العربية إلى ممارسة ضغوط متزايدة نحو الديمقراطية، متأثرة بالظروف الدولية.

مقابل ذلك نجد جموداً في نظم الحكم وطرق تسيير دواليبه، وطرق اتخاذ القرارات وأساليب تنفيذها، وغياب مراقبة الشعب على طرق تطبيق القوانين المتخذة.

إن فشل الأنظمة في تحقيق تطلعات مواطنيها، أدى إلى ظهور مظاهر الإحباط والتذمر، وصل الأمر في كثير من الأحيان إلى العنف والانتفاضات الشعبية والمعارضة السياسية.

وقد حاول الساسة في مختلف الدول العربية تقديم بعض التنازلات البسيطة في المجال الديمقراطي، والدخول في عمليات إنتخابية شكلية، بشكل تكون فيه محسومة مسبقاً. مما أدى إلى عدم الرضا عن التجربة الديمقراطية في جل العالم العربي، وهو ما يبقى على درجة من عدم الأمن والاستقرار في جل دول الوطن العربي. وإن لم تجد الحكومات حلولاً في مستوى الطموحات والتطلعات الشعبية، فإن ذلك سيؤدي إلى مزيد من القلاقل والاضطرابات

وأعمال العنف والشغب، التي قد تزيد في شدتها وحجمها وتوسع رقعة انتشارها.

شروط إنتشار الديمقراطية في الوطن العربي :

من أجل تدعيم الديمقراطية في الوطن العربي، لابد من توفير مجموعة من الشروط، تتمثل أهمها في :

-إنجاد البيئة المناسبة لتبلور الديمقراطية، وهو ما أطلق عليه عبدالرزاق عید ومحمد عبد الجبار (1999، ص154) بتبئية الديمقراطية في المناخ العربي الإسلامي.

-اعتبار الخيار الديمقراطي سبيلا لحل المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، والصدق في تطبيقه.

-توفير الشروط الملائمة لتطبيق الديمقراطية، بوضع قوانين واضحة وشفافة للتداول على السلطة على كل المستويات، بدءا من أعلى الهرم، وشفافية معايير وأساليب اتخاذ القرارات التي تمس مصالح المواطنين.

-توفير مناخ إقتصادي ملائم، إذ يصعب تعايش الديمقراطية مع الفقر والحاجة. كما يجب أن تتوفر حرية المبادرة، والعمل والإنتاج والمنافسة التريهة، في إطار احترام المستهلكين. إذ أن الديمقراطية تتطلب التحرر من الضغوط الإقتصادية، والتمكن من تلبية حاجاته الضرورية من مأكل وملبس ومسكن وتربية.

-السهر على سيولة الإعلام والإتصال، وحرية التعبير دون الإخلال بالأمن العام.

-تدعيم المجتمع المدني وإيجاد جو مناسب للإسهام في اتخاذ مختلف القرارات وإبداء رأيه فيها.

-التأكيد على أهمية الاتصالات في مناهج التربية، بحيث يتعلم التلميذ حسن التعبير والإصغاء والحوار واحترام الرأي الآخر.

-تخفيض الضغوط على المواطنين من خلال تخفيف مختلف الإجراءات البيروقراطية، وضمان حد أدنى من العيش الكريم لكل مواطن.

-تعميم الممارسات الديمقراطية في المجتمع، بحيث تكون الممارسة عامو وشاملة، إذ لا يمكن لفرد واحد أن يمارس الديمقراطية في مجتمع غير ديمقراطي.

-حرية الثقافة والمعتقد بحيث تكون للفرد حرية ممارسة الطقوس والشعائر الدينية، إذ لا ديمقراطية في حالة تضيق حرية الممارسات الدينية للمواطن.

-توفير شروط الأمن والاستقرار، إذ يجب أن يكون المواطن في أمن بحيث لاخوف على نفسه أو ماله أو مستقبله، فيكون مطمئنا مما يسمح بالتعبير عن انشغالاته دون خوف ولاضغط، ودون أن يكون موضوع ابتزاز ومساومات.

عند ذلك تتجسد الديمقراطية السليمة وتنتشر على كل المستويات، ويقل العنف والإرهاب وتختفي الحروب، وتعم الديمقراطية الحققة.

خاتمة :

تتحرك عجلة التغيير بسرعة، وليس بمقدور أي جهة الوقوف في وجهها. وقد اثبت الواقع فشل العرب والمسلمين في مواجهة التحديات التي تواجههم، من اسباب ذلك فشلهم في التعامل إيجابيا مع الواقع.

إن الممارسات الديمقراطية سلوك حضاري وقيم ثقافية، تبرز بطريقة تلقائية عندما تتوفر كل شروط تواجدها. إن تهيئة الظروف المناسبة في المجتمع يجعل قيم الديمقراطية والحوار مطلباً اجتماعياً وثقافة مشتركة ومعايير اجتماعية يتعاملون بها.

آن الآوان لإجراء إصلاحات عميقة في الوطن العربي، وعلى مختلف الأصعدة الاجتماعية والتنظيمية والسياسية، مستفيدين في ذلك بآليات التنظيم الديمقراطي لشؤون المجتمع، مع الحفاظ على القيم السليمة للأمة العربية الإسلامية وكرامتها.

المراجع :

- 1- تقي الدين النبهاني (1989) نظام الحكم في الإسلام، منشورات حزب التحرير الإسلامي.
- 2- دافيد بيتهام وكيفين بويدل (1997) الديمقراطية : اسئلة وأجوبة (باريس : اليونسكو).
- 3- عبدالرزاق عيد ومحمد عبد الجبار (1999) الديمقراطية بين العلمانية والإسلام (دمشق : دار الفكر).